

## درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للمبادئ الديمقراطية ودور الجامعات في تعزيز هذه الممارسة من وجه نظر طلبة كليات العلوم التربوية

صالح سويلم الشرفات\*

### ملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلبة كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية ودور الجامعات في تعزيز هذه الممارسة، وتكونت العينة من (451)، طالبا وطالبة موزعين على أربع جامعات في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2015-2016). ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إعداد وتطبيق أداتين للدراسة من إعداد الباحث، الأولى استخدمت لقياس الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس وتكونت من (40) فقرة وشملت أربعة مجالات هي مجال الحرية، والمادة الدراسية، وطرق التدريس، والعدل والمساواة، وأما الأداة الثانية فاستخدمت لقياس دور الجامعات في تعزيز هذه الممارسة وتكونت من (22) فقرة، وتضمنت مجالين هما: مجال التشريعات والأنشطة الجامعية. وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الكلي لمجالات الدراسة (1.68)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية لممارسة أعضاء هيئة التدريس للمبادئ الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة، تعزى إلى للجنس أو إلى مكان الإقامة، أو إلى مستوى التحصيل الدراسي، في حين وجدت فروق دالة إحصائية في مجال الحرية تعزى للجنس لصالح الذكور، وفي مجال العدل والمساواة لصالح سكان المدينة مقارنة مع سكان الريف والبادية وفي مجال المادة الدراسية تعزى لمستوى التحصيل الأكاديمي لصالح ذوي التحصيل الممتاز والجيد جداً مقارنة مع الجيد والمقبول. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الدرجة الكلية لممارسة أعضاء هيئة التدريس للمبادئ الديمقراطية بجميع مجالاتها والدرجة الكلية، ودور الجامعات في تعزيز هذه الممارسة ومجالاتها، وفي ضوء هذه النتائج خلص البحث إلى عدد من التوصيات.

الكلمات الدالة: ممارسة المبادئ الديمقراطية، الجامعات الأردنية، أعضاء هيئة التدريس، الطلبة.

### المقدمة

تعد الديمقراطية حصيلة لتطور الفكر الإنساني على مر العصور، ولها جذور تاريخية ممتدة، إذ بدأت في مرحلة مبكرة من تطور الحضارة البشرية، وتطورت مع تطورها، ولا يستطيع أحد الادعاء بأنها نتاج خاص لدولة معينة، أو حصيلة لفلسفة محددة، فلقد بدأها الإغريق في القرن الخامس قبل الميلاد، ثم تعززت بالفضائل الأخلاقية التي جاء بها الدين المسيحي، من عدالة ورحمة وتسامح، ثم جاء الإسلام فرسخ النظام الديمقراطي بقواعد تقوم على العدالة والمساواة والشورى واحترام الرأي الآخر، فكان الإسلام ثورة على العبودية والطغيان بتقريره الحرية والمساواة بين الأفراد. ثم تطور هذا المفهوم مع قيام الحركات الإصلاحية في أوروبا التي ظهرت بتأثير عدد من المفكرين والفلاسفة، وقيام الثورة الفرنسية، واستقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن بريطانيا، ونيل كثير من الدول حول العالم استقلالها بعد أن كانت مستعمرة سابقاً (ظاظا، 2007؛ عبدالله، 2008). ولقد حاول كثير من المفكرين تقديم مفهوم للديمقراطية ويقول في ذلك الكواري (2006) "إن الديمقراطية مفهوم سياسي حي ومتطور يؤثر في المجتمعات التي تجري ممارسته فيها، وتؤثر قيمها وثقافتها ومصالحها في مضمونه وهي اليوم نظام حكم، ومنهج سلمي لإدارة الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح". وهي في رأي غلوم (2002، ص293) "ذلك التمثل الخلاق للتنوع والتباين، وهي

\* كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت. الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/5/16، وتاريخ قبوله 2016/10/31.

الإرادة السياسية المتوازنة للاختلاف والتعددية".

والديمقراطية في جوهرها عملية تكتسب بالممارسة، وليست حدثاً أو تشريعاً يحدث بمجرد إصدار التشريعات، وتظهر بشكل واضح في الأثر الذي تتركه في كل مظهر من مظاهر الحياة، حيث تزول الفوارق بين الطبقات، وتفتح السبل أمام أصحاب الكفاءات (Westheimer, 2013)، وفي هذا المقام أشار ديوي (Dewey) إلى "أن الديمقراطية أكثر من مجرد شكل من أشكال الحكومة؛ فهي أولاً وقبل كل شيء أسلوب في الحياة الاجتماعية، وفي الخبرة المشتركة القابلة للانتقال" (MacMath, 2008, p.7). حيث تتيح الديمقراطية عبر مبادئها، وخصوصاً في ظل وجود أحزاب سياسية، وفعاليات للمجتمع المدني، شيوع ثقافة الحقوق والواجبات، وتوفير فضاءات من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى بناء القدرات الإنسانية من خلال التعليم ثم تحرير هذه القدرات بناء على تلك الحريات (هادي، 2008).

وتعد المؤسسات الديمقراطية كالخدمة المدنية القائمة على أساس الجدارة، والبرلمان الممثل للشعب، ومؤسسات حقوق الإنسان، ومؤسسات مكافحة الفساد المستقلة، والنظام القضائي النزيه، وهياكل الحكم اللامركزي قادرة على أن تقطع شوطاً طويلاً نحو الديمقراطية من خلال تحقيق التوازن بين السلطات، بالإضافة توزيع عوائد التنمية على كافة السكان فيمكن أن تسهم تحقيق التنمية الشاملة (Carcasson, 2008).

تأثرت المنطقة العربية ومن ضمنها الأردن خلال السنوات القليلة الماضية، بالأحداث التاريخية الفارقة في بعض الدول العربية التي شهدت اضطرابات وصراعات مسلحة، التي نجم عنها سقوط عدد من الأنظمة في عدة دول، وما يزال الصراع مُستمراً في بعضها الآخر، هذه التغيرات والأزمات تستدعي تعاون كل المؤسسات المختلفة، وخاصة التربوية، للتعامل مع هذه المشكلات والآثار العميقة الناجمة عنها (Al-hadrami, 2013; Brownlee, Reynolds&Masoud, 2015).

ولا شك أن الجامعات الأردنية، يمكن أن تسهم بدور فاعل في تشكيل وعي الشباب، وإعدادهم للتعامل لمواجهة الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، والأردن كغيره من الدول العربية شهد تغيرات وتحولات ديموغرافية، واقتصادية، واجتماعية هائلة اعتباراً من بداية الألفية الثالثة، نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية، وانتشار الوساطة والمحسوبية، وضعف سلطة القانون، والهجرات المتتالية من دول الجوار التي أثرت على بنيته التحتية ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، مما دفع الشباب للمطالبة بالإصلاح والتغيير (الحسيني، 2012).

بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه الأردن في مجال تكريس الآليات الديمقراطية من خلال عودة الحياة البرلمانية والسماح بتأسيس الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني (النوايشه، 2011). وتشريع حزمة من القوانين إصلاحية مثل قانون اللامركزية، وقانون الأحزاب، وقانون البلديات، إلا أن السمة العامة للممارسة الديمقراطية تشير إلى عدم مشاركة قاعدة عريضة من الناس في صنع القرارات التي تخص حياتهم، وليس أدل على ذلك من عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات البلدية أو النيابية (Masoud, 2015 الرويضان، 2006).

وتمثل المؤسسات التربوية عموماً والجامعات خصوصاً ركناً أساسياً في بناء وتشكيل وعي الإنسان، كما تُعد أداة مهمة للتعامل مع التغيرات المتلاحقة التي تعصف بعالمنا، وذلك لأن الجامعات في مستوى أدائها وتطورها كانت وما زالت تشكل قاطرة التقدم والرفق (العمرى، 2013). ويقوم التعليم الجامعي بدور رئيس في تنمية المجتمعات البشرية، بل يُعد من أهم العوامل المؤثرة في تغيير المجتمعات وتطورها، فهو الذي يصنع حاضر المجتمع، ويخطط لمستقبله لكونه يُشكل الأساس الفكري والعلمي لهذه المجتمعات، ولقد أثبتت التجربة التاريخية لتطور الجامعات في مختلف بلدان العالم التلازم بين الديمقراطية، وتوليد المعرفة العلمية والإبداعية، وهذا يعني أنه لا يمكن للجامعة أن تؤدي دورها العلمي والبحثي ما لم تؤد دورها الديمقراطي في البداية، كما كانت الجامعات عبر تاريخها الطويل موطناً للحرية، وحاضنة للقيم الديمقراطية، ومؤدية لدور كبير للنهوض بالمجتمع، لأنها مركز إشعاع ثقافي وحضاري للمجتمع تتحسس مشكلاته وتعمل على معالجتها، بالإضافة إلى أن الجامعات تمثل البيئة الثرية التي يستطيع الطلبة من خلالها ممارسة الديمقراطية (Carcasson, 2013).

كما تعد الجامعات في ظل التغيرات الكبيرة، التي طالت المجتمعات المعاصرة، من أهم المؤسسات الاجتماعية وأكثرها تأثيراً، لما تحمله من مهام تربوية وعلمية وسياسية واقتصادية، ولما تضمه من تكوين بشري يعمل خلالها أو تعمل هي على تأهيله علمياً ومهنياً وفكرياً وسياسياً، والجامعات تلعب دوراً مؤثراً في مختلف القطاعات الإنتاجية حيث تسهم بإعداد ما تحتاجه من قوى بشرية مؤهلة للإسهام في مشاريع التنمية والتحديث (جيدوري، 2014). ونظراً للدور الكبير للجامعات وما تعلقه عليها الدول من آمال في مساعدتها على النهوض والتقدم، أصبحت الجامعات محور الكثير من الطروحات والدراسات المختلفة، وذلك من أجل

الوقوف على الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الجامعة (Heaney, 2010).

والجامعة مؤسسة ديموقراطية بمختلف فعاليتها وأهدافها، حيث نمت في أحضانها الحركات الديمقراطية في العالم، وترسخت وأطلقت العنان للعقل البشري ليفجر طاقته الإبداعية في مختلف ميادين الحياة، مما جعل عدداً كبيراً من المفكرين يؤكدون أن مستوى تطور مجتمع ما مرهون إلى حد كبير بمستوى تطور الجامعات (Osteen, 2012; Al-zyoud, 2014). ويتضح وجود علاقة تكاملية بين أهداف التعليم الجامعي والديمقراطية؛ فإن كان من أهداف التعليم الجامعي تنمية شخصية الطالب الجامعي، وتخريج جيل قادر على تحمل المسؤولية، فإن العمل على تنمية الديمقراطية بحاجة إلى شخصية متزنة، متكاملة، وقدرات عقلية تؤهل صاحبها للممارسة الديمقراطية (علي، 2014).

وإذا كانت الجامعة تسعى لتخريج جيل لديه القدرة على التعلم الذاتي، الذي يفتح آفاقاً معرفية جديدة، تسهم في تشكيل وعيه أو زيادته، الأمر الذي يقود بالنهاية إلى تحقيق التنمية البشرية الشاملة المرتبطة بالسياسيات العامة التي تهدف إلى تحرير القدرات الخاصة للفئات المختلفة ومنها الشباب، وذلك بجعل أدوات الديمقراطية مثل التداول السلمي للسلطة والانتخابات المحلية والبرلمانية والرقابة البرلمانية، سبلاً كفيلة بتوجيه هذه السياسات نحو تنمية هذه الفئات (حسين، 2008؛ أبو ساكور، 2009).

إن من أهم مرتكزات العملية الديمقراطية هو ترجمتها على أرض الواقع بحيث تُصبح واقعاً معاشاً سواء داخل الجامعات أو خارجها، فتعويد الطلبة على حرية التعبير، والنقد البناء وإبداء الرأي، والتعامل على أساس احترام حرية الآخر والعدل والمساواة، كل ذلك يتم في سياق تدريب الطلبة على أهمية ممارستهم الديمقراطية في الحياة العملية، فالحياة الجامعية بكافة مفرداتها تعد ميداناً فسيحاً، لتمارين الطلبة للاعتماد على أنفسهم، حتى يكونوا قادرين على ممارسة الديمقراطية بأبعادها المختلفة (Carcasson, Black & Sink, 2010; Harkavy & Hodges, 2011; Cole, 2013).

وينبغي أن يرسخ الأستاذ الجامعي الأسس الديمقراطية في ممارساته وتعليمه من خلال العدل والمساواة والتسامح في تعامله مع الطلبة، ومنحهم الفرص الكافية لنمو قدراتهم المختلفة، وأن يحرص على عدم فرض رأيه عليهم والعمل على تنمية روح التمكك بالقيم العالمية، وأنماط السلوك التي تقوم على ثقافة السلام، واحترام الآخر وإعلاء قيمة الحرية وتعزيز المهارات اللازمة لممارسة هذه القيمة، وإعداد الطلبة لمواجهة الأوضاع الصعبة غير المستقرة التي يواجهونها، وتأهيلهم للاستقلال الذاتي وتحمل المسؤولية (Moosmayer, 2011).

وكما يجب أن يتمتع الأستاذ الجامعي بالثقة بالنفس، وقادراً على نسج علاقات سوية ومستمرة بين الطلبة بعضهم البعض، وبين أعضاء هيئة التدريس، فالدراسة الجامعية عمل جاد لا يتوقف عند حدود القاعة التدريسية أو الساعات المكتبية، بل يتخلله العديد من الأنشطة الاثرائية للمناهج، كما أنه يحتاج إلى الانخراط بالحياة الجامعية بمختلف مظاهرها (دياب، 2006؛ أبو حميدان وسواقد، 2008؛ الجراح والشرفين، 2010؛ الخطايه والسعود، 2010).

فالشباب من أهم شرائح المجتمع، عليهم تبنى آمال الأمة ومستقبلها، وإلهم تؤول مسؤولية حمل أمانة العمل الوطني، لذلك فالشباب الجامعي يشكلون طليعة متقدمة من هذه الشريحة الاجتماعية، لأنهم العناصر المتدربة والمتخصصة، والأساس في إحداث التغييرات الشاملة في مختلف مجالات الحياة، بطبيعة دورهم المؤثر في المجتمع، وقدرتهم على التفاعل مع الآخرين، فالشباب اليوم أكثر قوة، ويملكون إمكانات إحداث التغيير الاجتماعي لأنه يملك الوعي، والمعرفة والطاقة والحيوية المتجددة، في تفاعله مع المتغيرات لأحداث التغيير في المجتمعات البشرية (البدايه، الطراونه، العثمان وأبو حسان، 2009).

الديمقراطية وإن كانت ضرورية في جميع مناحي الحياة، إلا أنها أساسية في العملية التعليمية، فلا تعلم حقيقي إن لم تمارس الديمقراطية في كافة تفاصيلها (Kesici, 2008) حيث أنه وبعد تطور مفهوم الديمقراطية، وشاع في شتى مناحي الحياة، فلقد أصبحت تؤثر وتتأثر في العملية التربوية، وخاصة بعدما شاعت أفكار ديوي في الأنظمة التربوية في مختلف دول العالم (Benson, 2007).

Harkavy & Puckett, 2007) إن التربية ترتبط بالديمقراطية ارتباطاً وشيخاً، فالتربية هي أداة مهمة لتعليم الديمقراطية فهي أداة التربية في بناء مجتمع ديموقراطي، والعلاقة بينهما تفاعلية حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، وبما أن الديمقراطية الصحيحة لا تنمو ولا تتجذر إلا في المجتمعات المتعلمة، كذلك فإن التربية لا تتطور ولا تنتشر إلا في مجتمع ديموقراطي، ولا يطبق مبدأ تكافؤ الفرص كذلك إلا في جو ديموقراطي، ولذلك فإن الفلسفة التربوية الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق في ميدان التربية إلا في سياق متكامل للمجتمع (Lake, 2015). هناك العديد من المبادئ التي تمثل جوهر العلاقة بين الديمقراطية والتربية تشكل في مجموعها ما أُصطلح على تسميته بمبادئ ديموقراطية التربية حيث تشير إلى وجود علاقة تسودها الثقة بين قطبي العملية التربوية الطلبة والمعلمون وهذا ما أُطلق عليه النكلاوي "الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمي (النكلاوي، 2011) ويؤكد في هذا

الصدد على وجود علاقة وثيقة بين غياب الديمقراطية، وسيادة صور التخلف الاجتماعي والاقتصادي. ويقف على رأس هذه المبادئ مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعني توفير الفرص التعليمية المتساوية، والمتكافئة لتنمية قدرات واستعدادات كل طالب إلى أقصى حد ممكن تصل به قدراته واستعداداته بغض النظر عن خلفيته الاجتماعية والاقتصادية والعرقية وهذا المبدأ يرتبط بحق الإنسان في التعليم كحق من حقوقه الأساسية وهو حق يُقره ميثاق حقوق الإنسان (Parker, 2012). إن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التربية والتعليم، لا يعني بأي حال من الأحوال إهمال الفروق الفردية بين الطلبة، فمن المعلوم أن الطلبة يأتون إلى الجامعة من خلفيات اجتماعية، اقتصادية، دينية، وعرقية مختلفة، لذا فالمساواة في التعليم تتطلب العناية بالفروق الفردية، ومراعاتها في كل مفصل من مفاصل العملية التربوية، وخاصة أن التربية الحديثة تقوم على مبدأ مفاده أن الطالب هو محور العملية التربوية (Hess, 2009). إن الفصل بين الديمقراطية والتربية يؤدي إلى فشل الديمقراطية، وفشل التربية فتتحول الديمقراطية إلى مجرد شعارات وعبارات جوفاء لا معنى لها، وتفشل التربية لأنها بدون الديمقراطية تتحول إلى أداة قهر وكبت للطلبة، ونفورهم من المؤسسة التربوية (Olele & Williams, 2011).

### الدراسات السابقة

لقد شهد العالم اعتباراً من النصف الثاني من القرن المنصرم، تزايداً كبيراً في عدد الدراسات، والأبحاث العلمية التي تناولت الديمقراطية وممارستها، في عدد من الدول التي تجذرت فيها الديمقراطية، كذلك في الدول حديثة الاستقلال التي تبحث عن شكل مناسب لإدارة شؤون مؤسسات الدولة في حقبة ما بعد الاستعمار، ومن الطبيعي أن نجد عدداً من الدراسات التي تناولت الممارسات الديمقراطية في البيئة الجامعية، وقد اطلع الباحث على عدد من هذه الدراسات العربية والأجنبية في هذا الموضوع، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات ذات الصلة المباشرة مرتبة وفق التسلسل الزمني من الأقدم للأحدث:

وسعت دراسة حسين (2006) إلى تقديم صورة موضوعية للواقع التربوي في الجامعات اللبنانية، ومدى التزام أعضاء الهيئة التدريسية بالممارسات الديمقراطية في أثناء قيامهم بعملهم الأكاديمي، وتكونت عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة تم اختيارهم من أربعة جامعات لبنانية و(100) عضو هيئة التدريس، واستخدمت الباحثة أسلوب الاستبانة للإجابة عن أسئلة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن درجة الممارسات الديمقراطية في الجامعات اللبنانية، جاءت مرتفعة من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

وهدف دراسة حرب (2007) إلى التعرف لتصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية بفلسطين للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس، وعلاقة ذلك بعدد من المتغيرات مثل، الجنس، الكلية، مكان السكن، والمعدل التراكمي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي من خلال استبانة قامت الباحثة بتطويرها، وتطبيقها على عينة تكونت من (800) طالب وطالبة، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن تصورات الطلبة للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة، كذلك بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الذكور في مجالي العدل والمساواة بين الطلبة وأسلوب التدريس، وكذلك بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير مكان السكن، ولصالح الطلبة الذين يسكنون المدينة في مجال العدل والمساواة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير التقدير ولصالح أصحاب التقدير جيد جداً وتقدير ممتاز.

وأما دراسة الصمادي والعمرى (2012) فقد هدفت إلى الكشف عن دور الجامعات الأردنية في تشجيع طلبتها على ممارسة المبادئ والقيم الديمقراطية، واستخدمت الدراسة لهذه الغاية استبانة، طبقت على عينة مكونة من (751) طالب وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى أن الممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية جاءت متوسطة، وكذلك أظهرت النتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس، الكلية، في حين وجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الموقع الجغرافي وذلك لصالح الطلبة الذين يقطنون إقليم الوسط.

وهدف دراسة الجراح (2012) إلى التعرف لدرجة ممارسة القيم الديمقراطية من وجهة نظر طلبة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية الأردنية وسبل تفعيل ممارستها. وقد تم تطبيق استبانة قام الباحث بتطويرها على عينة تألفت من (2456)، طالب وطالبة و(477) عضو هيئة تدريس، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الممارسات الديمقراطية لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة متوسطة، وكذلك دلّت نتائج الدراسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة ولصالح طلبة الجامعة الأردنية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة القيم الديمقراطية لدى أعضاء هيئة التدريس تبعاً

لمتغيرات الرتبة العلمية، الكلية، وسنوات الخبرة.

وهدفت دراسة محجوب (2014) إلى الكشف تصورات طلبة الدبلوم العام- التأهيل التربوي- بجامعة الأزهر للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس، وبيان ما إذا كانت تصوراتهم تختلف باختلاف الجنس، العمر، التخصص الدراسي، الخبرة في مجال التدريس، ونوع التعليم الذي يتم التدريس فيه، وطور الباحث استبانة للإجابة عن أسئلة الدراسة، وتم تطبيقها على عينة تكونت من (710)، طلاب وطالبات جامعة الأزهر، وبينت نتائج الدراسة أن درجة تصورات الطلبة للممارسات الديمقراطية جاءت بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الجنس، العمر، التخصص التدريسي، الخبرة، ونوع التعليم الذي يتم به التدريس.

### الدراسات الأجنبية

في دراسة قام بها هولاند (Holland, 2009) هدفت للكشف عن علاقة محتوى المادة الدراسية، والثقة المتبادلة بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وأعداد الطلبة داخل القاعة الدراسية، واهتمام الطلبة بالجو الديمقراطي بجامعة يوتا (University of Utah) في الولايات المتحدة الأمريكية وتم تحليل محتوى (31) مساق من المساقات التي يدرسها الطلبة، كما قام الباحث بزيارات صفية والاطلاع على مخططات المواد الدراسية، وتوصلت الدراسة إلى أن البيئة الصفية المفتوحة تمكن الطلبة من التعبير عن أنفسهم، وأنها تتيح مستوى مرتفعاً من المشاركة الصفية، وأظهرت النتائج أن المساقات المطروحة في الجامعة تنمي التفكير النقدي، كما أن ممارسات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة تنمي التفكير المعياري، وتزيد من ثقة الطلبة بأنفسهم، وتزيد ثقة أعضاء هيئة التدريس بطلبتهم، وترفع درجة مشاركة الطلبة في مختلف الأنشطة داخل قاعة الدرس وخارجها.

وفي دراسة قام بها موين وديفز وديكسترا (Moen, Davies & Dykstra, 2010) بهدف تحديد تصورات طلبة الدراسات العليا بجامعة الفنون الحرة بولاية فلوريدا الأمريكية (Liberal Arts University) نحو ممارسات أعضاء هيئة التدريس داخل القاعات التدريسية، وتم استخدام استبانة قام الباحثون بإعدادها حيث طلب من المستجيبين وصف أداء أعضاء هيئة التدريس في (48) موقفاً تدريسياً، وتم تطبيق الاستبانة على عينة تكونت من (250) طالب وطالبة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الخلفيات العرقية والإيدلوجية للطلبة تؤثر بشكل مباشر على تصوراتهم نحو ممارسات أعضاء هيئة التدريس.

وقام بومان (Bowman, 2011) بدراسة عينة من طلبة عدد من الجامعات الأمريكية تكونت من (180) طالب وطالبة من مختلف الجنسيات والأعراق من أصول أفريقية وأسيوية، ينتمون إلى مختلف المشارب الاجتماعية، الفكرية، والدينية، ويمثلون المجتمع الأمريكي المتنوع، بهدف تقصي العلاقة بين التنوع في هذه الجامعات، والممارسات الديمقراطية، وأستخدم الباحث أسلوب المقابلة. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين التنوع والمشاركة المدنية والديمقراطية في هذه الجامعات، وكما أن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات في دورات تدريبية عن التعليم العام الدامج تسهم في زيادة ممارساتهم الديمقراطية ونقل التحيز لديهم.

وأجرى موزن وميفاهان (Muzzin & Meaghan, 2014) دراسة عن الممارسات الديمقراطية في الكليات الجامعية بكندا وعلاقة ذلك بعدد من المتغيرات مثل الجنس والعرق والطبقة الاجتماعية، وقام الباحثان بزيارة أكثر من خمسين كلية منشورة في أرجاء كندا، وإجراء مقابلات معمقة مع عينة من أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات تكونت من (300) عضو هيئة تدريس، وتميزت هذه الكليات بأنها فتحت أبوابها للطلبة الذين تم استبعادهم من مؤسسات أخرى للتعليم العالي، حيث توسعت قاعدة القبول في هذه الكليات منذ مطلع الستينات من القرن الماضي، حين كان التعليم العالي قبل هذه الفترة محصوراً فقط في أبناء النخبة من ذوي البشرة البيضاء، وأظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس يواجهون تحديات كبيرة ناتجة عن سعيهم لدمج الطلبة من المهاجرين والسكان الأصليين في التعليم العام.

وفي دراسة لسنترك واويمان (Senturk & Oyman, 2014) التي هدفت إلى استطلاع آراء طلبة كلية التربية بجامعة هاكتبي (Hacettepe University) في تركيا حول الممارسات الديمقراطية من قبل أعضاء هيئة التدريس تم إجراء على عينة بلغ عددها (194) طالبا وطالبة ولقد تم استخدام أسلوب المقابلة المعمقة. أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المفاهيم الديمقراطية ممارسة من قبل أعضاء هيئة التدريس هي مفاهيم الحرية، والحقوق المتساوية، ومساهمة الطلبة في عملية صنع القرار، وتعبير الطلبة عن أنفسهم دون خشية، وأبرزت الدراسة أهمية القيمة العالية التي يعطيها أعضاء هيئة التدريس لآراء الطلبة ومقترحاتهم.

إن جميع ما جاء في الدراسات العربية والأجنبية يؤكد على أهمية موضوع الديمقراطية وممارستها، وقد اتفقت نتائج هذه

الدراسات في أثر بعض المتغيرات أحياناً، واختلفت في أخرى. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في وضع أدوات الدراسة وأهدافها، وإثراء مناقشة نتائج الدراسة. وتميزت هذه الدراسة في أنها تناولت الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من وجهة نظر طلبة كليات العلوم التربوية بهذه الجامعات التي تحوي عدداً كبيراً من طلبة التعليم العالي في الأردن.

### مشكلة الدراسة

تبرز الدراسات السابقة والأدب النظري أهمية الممارسات الديمقراطية في بناء شخصية الطالب الجامعي، حيث تُعد عملية نشر الديمقراطية وترسيخ ممارستها حتى تصبح واقعاً معاشاً من مسؤوليات مؤسسات التعليم العالي لبناء شخصية الطالب الجامعي، وهذا يتطلب التوافق بين ما يتعلمه الطلبة على مقاعد الدرس والممارسات الفعلية لها. ونتيجة لما يعانيه الطلبة وما يصدر عنهم من شكاوى في بعض الأحيان، نتيجة التفاوت في ممارسة بعض أعضاء هيئة التدريس للأسلوب الديمقراطي معهم داخل قاعة الدرس وخارجها، فقد تحسس الباحث من خلال خبرته في التدريس الجامعي، بالإضافة إلى عمله في مجال شؤون الطلبة فترة من الزمن، أن هناك مشكلة فيما يتعلق بمفهوم الديمقراطية فكراً وممارسة بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. ومن هنا ظهرت الفكرة لدى الباحث من أجل دراسة موضوع الممارسات الديمقراطية من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من وجهة نظر طلبتهم، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديموغرافية ودور الجامعات في تعزيز هذه الممارسات.

### أسئلة الدراسة

حاولت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما درجة ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من وجهة نظر طلبة كليات العلوم التربوية؟
- 2- هل هناك فروق دالة إحصائية في ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير، الجنس، والتحصيل الأكاديمي، ومكان الإقامة؟
- 3- هل هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين ممارسة أعضاء هيئة التدريس للمبادئ الديمقراطية في الجامعات الأردنية ودور الجامعات في تعزيز هذه الممارسة من وجهة نظر الطلبة؟

### أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من وجه نظر طلبة كليات العلوم التربوية بهذه الجامعات، بالإضافة إلى معرفة درجة اختلاف هذه الممارسات تبعاً لعدد من المتغيرات الديموغرافية مثل الجنس، التحصيل الأكاديمي، ومكان الإقامة، كما هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الجامعات الأردنية في تعزيز ممارسة المبادئ الديمقراطية لدى طلبتها.

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، حيث تُعد الديمقراطية من القضايا ذات الأبعاد المتعددة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، التي تُعبّر عن وعي الفرد، وتوجه سلوكه نحو المساهمة في البناء بشكل فاعل، وكذلك تتعلق أهمية هذه الدراسة بالديمقراطية كمضمون ينعكس بوضوح في مختلف جوانب الحياة منها التنشئة الاجتماعية والمشاركة السياسية. كما تتبع أهمية هذه الدراسة من المؤسسة التي طبقت فيها هذه الدراسة، حيث تملك الجامعات تأثيراً واسعاً على حياة الناس، وتلعب دوراً مهماً في إكساب الطلبة المفاهيم والمبادئ التي يتمثلونها سلوكاً في حياتهم، لذا تحظى الجامعات باهتمام مختلف شرائح المجتمع والحكومات المتعاقبة، وعليه تُعد دراسة الممارسات الديمقراطية داخل الجامعات الأردنية أمراً بالغ الأهمية لأصحاب القرار والإدارات الجامعية، وأعضاء هيئة التدريس فيها وللطلبة الجامعيين أيضاً، حيث تقدم لهم صورة واضحة أعضاء هيئة التدريس بوجهة نظر أخرى، ولا تقتصر على وجهة نظر أحادية، وبالتالي يمكن أخذ تلك الآراء في الحسبان في أثناء رسم السياسات والممارسات والتعامل مع الطلبة وإشراكهم في الكثير من الأمور التي تتعلق بهم سواء داخل القاعة التدريسية أو الأنشطة الجامعية المتنوعة.

## مصطلحات الدراسة

فيما يلي تعريف بالمصطلحات الرئيسية التي وردت في الدراسة:

**عضو هيئة التدريس:** هو الأستاذ الجامعي المتفرغ للعمل الأكاديمي في إحدى الجامعات الأردنية الرسمية، ويحمل درجة الدكتوراه في أحد حقول المعرفة، ويشغل واحدة من الرتب العلمية الثلاث أستاذ أو أستاذ مشارك أو أستاذ مساعد.

**الممارسات الديمقراطية:** عرفها الحشوة (2004، ص 23) بأنها: "منظومة العلاقات والممارسات التربوية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة داخل قاعات الدرس وخارجها، بهدف تيسير ممارسة الطلبة للسلوك الديمقراطي في حياتهم، وتيسير مساهمتهم في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع". وتعرف إجرائياً: بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على استبانة قياس الممارسات الديمقراطية المستخدمة في هذه الدراسة.

**دور الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية:** هو ما تقوم به الجامعة من خلال مجموعة التشريعات والأنشطة الجامعية التي تسهم في مجملها في تعزيز الممارسات الديمقراطية في حرمها. ويعرف إجرائياً: بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على استبانة قياس دور الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية المستخدمة في هذه الدراسة.

## حدود الدراسة

تحدد نتائج هذه الدراسة بالمجالات الآتية:

المجال البشري: اقتصرت هذه الدراسة على استطلاع وجهات نظر عينة من الطلبة والبالغ عددهم (451).  
المجال المكاني: تم تطبيق إجراءات الدراسة والمتمثلة بتطبيق استبانتين من إعداد الباحث، على عينة من الطلبة الذين يدرسون.

في كليات العلوم التربوية في عدد من الجامعات الحكومية التي مثلت محافظات مختلفة: الزرقاء، المفرق، الكرك، عمان.  
المجال الزمني: طبقت إجراءات هذه الدراسة في الفصل الأول من العام الجامعي (2015-2016).  
المجال الموضوعي: تحددت دقة نتائج هذه الدراسة بناء على إجابات عينة الدراسة، كما تحددت نتائج الدراسة بدلالات أداتي الدراسة المعدتين من قبل الباحث من حيث صدقهما وثباتهما والإجراءات التي استخدمت في توزيعها وتحليلها.

## منهجية الدراسة وإجراءاتها

**منهجية الدراسة:** تم في الدراسة الحالية استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، وذلك لملاءمته لأهداف وطبيعة الدراسة.

## مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من طلبة كليات العلوم التربوية بالجامعات مؤته، الأردنية، الهاشمية، آل البيت، للعام الدراسي (2015-2016) وبلغ عددهم (9020). وتكونت عينة الدراسة من طلبة كليات العلوم التربوية وعددهم (451) طالبا وطالبة وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة بما نسبته (5%) من مجتمع الدراسة موزعين على كليات العلوم التربوية في الجامعات مؤته، آل البيت، الهاشمية والأردنية. والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة.

## أداتا الدراسة

من خلال الاطلاع على الأدب النظري المتعلق بالممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس والرجوع إلى أدوات عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة (حرب، 2007؛ الصمادي والعمرى، 2012؛ الجراح، 2012) قام الباحث بتطوير أداتين للدراسة **الأداة الأولى:** ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس، وتكونت هذه الأداة من (40) فقرة وتوزعت على أربعة مجالات هي (الحرية، العدالة والمساواة، وطرق التدريس، المادة الدراسية) حيث تكون كل مجال من (10) فقرات، بهدف التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لمبادئ وقيم الديمقراطية في الجامعات الأردنية، وتم تدرج الإجابة عن كل فقرة وفق رأي المستجيب وفق مقياس ثلاثي الدرجة، وأعطيت إجابة المستجيب القيم التالية: (مرتفع، 3 درجات، متوسط، درجتان، ومنخفض، درجة واحدة)، أما العلامة الكلية للمجال فتم حسابها من خلال جمع علامات المستجيبين على فقرات المجال، وتم اعتماد المحك التالي لدرجة الممارسة للأداة ككل ومجالات الدراسة وفقراتها.

الجدول (1)  
توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة
الجامعة	الجامعة الأردنية	129	28.6%
	جامعة آل البيت	98	21.7%
	جامعة مؤتة	102	22.7%
	الجامعة الهاشمية	122	27.00%
الجنس	ذكر	156	34.6%
	أنثى	295	65.4%
التقدير	مقبول	45	12.9%
	جيد	228	26.6%
	جيد جدا	120	50.5%
	ممتاز	58	10.00%
مكان الإقامة	مدينة	270	59.9%
	ريف	113	25.00%
	بادية	68	15.1%
المجموع		451	100%

درجة ممارسة منخفضة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (1.00 - 1.66).

درجة ممارسة متوسطة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (1.67 - 2.34).

درجة ممارسة مرتفعة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (2.35 - 3.00).

الأداة الثانية: دور الجامعات في تعزيز ممارسة المبادئ الديمقراطية؛ تكونت هذه الأداة من (22) فقرة موزعة على مجالين هما: التشريعات (12) فقرة والأنشطة الجامعية (10) فقرات. وتم تدرج الإجابة عن كل فقرة وفق رأي المستجيب وفق مقياس ثلاثي الدرجة وإجابة المستجيب كالتالي: (كبيرة ولها 3 درجات، متوسطة ولها درجتان، قليلة ولها درجة واحدة).

أما العلامة الكلية للمجال فيتم حسابها من خلال جمع علامات المستجيب على المجال، وتم اعتماد المحك التالي لقياس دور الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية ككل ولمجالات الأداة وفقراتها: درجة ممارسة قليلة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (1-1.66)، درجة ممارسة متوسطة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (1.67-2.34) ودرجة ممارسة كبيرة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (2.35-3.00).

#### صدق أدوات الدراسة

للتأكد من صدق أدوات الدراسة فقد قام الباحث بعرض الأداة الأولى بصورتها الأولية التي تكونت من (49) فقرة والأداة الثانية بصورتها الأولية التي تكونت من (25) على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة آل البيت، وجامعة أبو ظبي، فقرة حيث طُلب منهم إبداء الرأي حول ملاءمة الفقرات وانتمائها ومدى تمثيلها لمجالات الدراسة والظاهرة التي تقيسها، بالإضافة إلى السلامة اللغوية، وأية تعديلات يرونها مناسبة، وتم اعتماد المعيار (10/7) لقبول الفقرات، وبعد الأخذ بآراء المحكمين جاءت الأداة الأولى بصورتها النهائية مكونة من (40) فقرة موزعة على أربعة مجالات بعد حذف (9) فقرات لعدم حصولها على نسبة اتفاق (10/7). والأداة الثانية بصورتها النهائية تكونت من (22) فقرة موزعة على مجالين بعد حذف ثلاث فقرات لم تحصل على نسبة الاتفاق المطلوبة.

#### ثبات أدوات الدراسة

لأجل حساب معامل الثبات للأداة الأولى المتعلقة بالممارسات الديمقراطية، فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي على عينة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) حيث بلغ معامل الثبات للأداة الدراسة ككل (0.92)، أما معاملات الثبات المتعلقة بالمجالات فقد جاءت كما يأتي: الحرية (0.88)، العدالة والمساواة (0.91)، وطرق التدريس (0.84)، والمادة الدراسية (0.86).

وقام الباحث بالتأكد من ثبات الأداة بطريقة التحليل النصفى (Spilt-Half) على عينة تجريبية مكونة من (40) طالب وطالبة من مجتمع الدراسة، ومن خارج عينتها، وتم حساب معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة حسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) وكانت على النحو الحرة (0.88)، العدالة والمساواة (0.91)، والمادة الدراسية (0.87)، وطرق التدريس (0.85)، والكلية (0.89).

ولأجل حساب معامل الثبات للأداة الثانية المتعلقة بدور الجامعات، فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي على عينة الدراسة، باستخدام معادلة كرونباخ الفا (Cronbach alpha)، حيث بلغ معامل الاتساق الثبات للأداة الدراسة ككل (0.87)، أما معاملات الثبات لمجالي الدراسة فقد جاء مجال: التشريعات (0.85) والأنشطة الجامعية (0.88). وقام الباحث بالتأكد من ثبات الأداة بطريقة التحليل النصفى (Spilt-Half) على عينة تجريبية مكونة من (40) طالب وطالبة من مجتمع الدراسة، ومن خارج عينتها، وبلغت معاملات الثبات لمجال التشريعات (0.88)، ومجال الأنشطة الجامعية (0.86)، والكلية (0.87).

### المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات حيث تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- استخراج الإحصائيات الوصفية مثل التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة وذلك لقياس متوسطات استجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة.
- تم استخدام اختبار كرونباخ الفا وذلك لحساب قيمة الثبات.
- تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t samples test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة مستوى الدلالة بين المتغيرات.

### نتائج الدراسة ومناقشتها

فيما يلي عرض النتائج ومناقشتها طبقاً لتسلسل أسئلة الدراسة وذلك على النحو التالي:

#### أولاً نتائج السؤال الأول:

نص السؤال الأول على "ما درجة ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من وجهة نظر طلبة كليات العلوم التربوية؟"

ولمعرفة درجة ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس، تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المقياس وفق مجالات الدراسة الأربعة، والجدول (2) يوضح ذلك:

#### الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التصور لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً

المادة الدراسية			المجال		
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم	الرتبة
كبيرة	0.77	2.39	يوزع خطة المادة الدراسية في اللقاء الأول مع الطلبة.	3	1
متوسطة	0.79	2.28	يأخذ رأي الطلبة عند تحديد مواعيد امتحانات المادة الدراسية.	5	2
متوسطة	0.65	2.18	يتابع آخر المستجدات في مادته الدراسية.	10	3
متوسطة	0.81	2.07	يعرض أفكاره بالمادة الدراسية في إطار منظم.	8	4
متوسطة	0.59	2.03	يضع أهدافاً تعليمية بشكل جيد لمادته الدراسية.	7	5
متوسطة	0.80	1.97	يوفر تغذية راجعة بمادته الدراسية.	1	6
متوسطة	0.82	1.71	يشرك الطلبة بالتخطيط لمادته الدراسية.	4	7

المادة الدراسية			المجال	
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرقم	الرتبة
قليلة	0.83	1.60	2	8
قليلة	0.78	1.56	6	9
قليلة	0.67	1.51	9	10
متوسطة	0.76	1.93	الدرجة الكلية للمجال	
طرق التدريس				
المجال			الرقم	الرتبة
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرقم	الرتبة
كبيرة	0.75	2.35	12	1
متوسطة	0.79	2.10	20	2
متوسطة	0.59	1.81	17	3
متوسطة	0.77	1.68	14	4
قليلة	0.59	1.60	15	5
قليلة	0.81	1.58	11	6
قليلة	0.63	1.50	18	7
قليلة	0.73	1.48	16	8
قليلة	0.70	1.46	13	9
قليلة	0.87	1.38	19	10
متوسطة	0.79	1.69	الدرجة الكلية للمجال	
العدل والمساواة				
المجال			الرقم	الرتبة
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرقم	الرتبة
كبيرة	0.74	2.35	29	1
متوسطة	0.47	2.22	22	2
متوسطة	0.59	1.90	25	3
متوسطة	0.68	1.87	21	4
قليلة	0.66	1.62	24	5
قليلة	0.61	1.45	23	6
قليله	0.72	1.41	26	7
قليلة	0.73	1.37	27	8
قليلة	0.73	1.33	30	9
قليلة	0.67	1.30	28	10
متوسطة	0.66	1.68	الدرجة الكلية للمجال	
الحرية				
المجال			الرقم	الرتبة
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرقم	الرتبة
متوسطة	0.75	1.90	38	1
متوسطة	0.82	1.71	36	2
قليلة	0.55	1.56	34	3
قليلة	0.87	1.50	32	4
قليلة	0.56	1.36	39	5

المادة الدراسية			المجال	
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرقم	الرتبة
قليلة	0.87	1.33	35	6
قليلة	0.69	1.31	33	7
قليلة	0.83	1.24	37	8
قليلة	0.78	1.19	40	9
قليلة	0.77	1.13	31	10
قليلة	0.76	1.42	الدرجة الكلية للمجال	
متوسطة		1.68	الكلية	

ينضح من الجدول (2) أن درجة تصورات طلبة كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية للممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس جاءت في مجملها بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (1.68)، وجاءت مجالات الدراسة التالية: المادة الدراسية، طرق التدريس، العدل المساواة بدرجة متوسطة عدا مجال الحرية فقد جاء بدرجة قليلة. وفيما يتعلق بترتيب المجالات فقد جاء مجال المادة الدراسية، فقد جاء بالمرتبة الأولى، ثم مجال طرق التدريس، و ثم مجال العدل والمساواة، في حين جاء مجال الحرية في المرتبة الرابعة والأخيرة، وتعكس هذه النتائج الواقع التربوي غير المرغوب فيه فيما يتعلق بضعف ممارسة المبادئ الديمقراطية داخل المؤسسة التربوية الجامعية، فلقد جاءت النتيجة الكلية متوسطة، ولكنها أقرب ما تكون إلى القليلة، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن المجتمع الأردني، والجامعات مكون رئيس من مكونات هذا المجتمع الذي لا يزال في مرحلة التحول الديمقراطي، حيث يتم العمل على إصلاح متدرج، والذي يتطلب تنمية الممارسات الديمقراطية من خلال تطوير منظومة القيم، والأفكار السائدة في المجتمع، بنشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية، والقيم المرتبطة بها كالتسامح وقبول الآخر، والحوار والتعددية، فالتحول الديمقراطي لن يكون ذا معنى إذا ظل محصوراً في بلورة، وتكوين المؤسسات الديمقراطية والتشريع، دون الولوج إلى الممارسات الديمقراطية الفعلية في الأسرة والمدرسة والجامعة، والاطلقت هذه الأطر في هذه الحالة مجرد مظهر خارجي أكثر مما هي مرتبطة بتغيير حقيقي في عمق ثقافة المجتمع السائدة. ولا يعني الاقتصار على الديمقراطية السياسية فقط، التي حصر مفهوم الديمقراطية داخل حدودها، وتم تناسي أن الديمقراطية كمفهوم حضاري، ومنهج حياتي أكبر بكثير من حصرها في المجال السياسي فقط. فلا يكفي وجود برلمان وأحزاب. لذا يمكن الاستنتاج بأن تأسيس بيئة حاضنة للديمقراطية في المجتمع بكتفاه المصاعب والتحديات المختلفة، ويحتاج إلى عمل تراكمي، وتطور تدريجي طويل الأمد واختلقت هذه النتيجة مع دراسة (Senturk & Oyman, 2014) التي أظهرت أن أكثر مبادئ ديمقراطي ممارس من قبل أعضاء هيئة التدريس هو مبدأ الحرية.

إن طبيعة المواد الدراسية تعاني من غياب الحرية، فالمناهج تركز الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع التفكير النقدي الحر، فمحتوى المواد يتجنب تحفيز الطلبة على نقد المسلمات الاجتماعية والاقتصادية، ولا تشجع المواد الإبداع في الإطار التعددي، إضافة إلى ذلك فإن المناهج وخاصة تلك المرتبطة بالعلوم السياسية، والثقافة الوطنية هي مناهج تقليدية، لا تراعي قيم الديمقراطية والمشاركة، ويتم صياغتها بأسلوب توجيهي واضح (المشاقبة، 2005). كما أن طرق التدريس تقوم في معظمها على التلقين، حيث ما زال الطلبة في العديد من المحاضرات يعتمدون على ما يُملى عليهم وما يلقنه عضو هيئة التدريس مع غياب التحليل النقدي والاتصال الفعال، حيث يقف هذا الأسلوب حاجزاً بين الطلبة، وتمكينهم من التعبير عن أنفسهم، وهذا الحاجز من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع العملية التربوية، لأنه يخلق أبعاداً نفسية واجتماعية لا يتمكن الطلبة خلالها التعبير عن أنفسهم، فيتملكهم شعور بالخوف في أثناء التعبير عن أفكارهم؛ لأنهم يخشون أن يقابل باللوم والرفض من الآخرين، لا يتيح للطلبة الأبداع الذاتي، والبحث والتعبير عن وجهات نظر مختلفة (السنبلي، 2004) واختلقت هذه النتيجة مع دراسة هولاند (Holland, 2009) التي أظهرت أن الممارسات الديمقراطية في مجال المادة الدراسية تنمي مهارة التفكير النقدي.

من هنا تتطرق دعوة كثير من دعاة الإصلاح التربوي للانتباه إلى هذه النقطة المهمة، وتوفير مناخ ديمقراطي يتم من خلاله منح الطلبة فرصاً كاملة للتعبير عن أنفسهم، ويصبح الخطأ فرصة للتعلم، وبذلك تنمو شخصية الفرد، ويكتشف ميوله بعيداً عن

الازدواجية والعنف والتعصب، وهذا مما يقف على النقيض من تنمية الشخصية، وروح الإبداع والاختلاف الذي يولد معرفة جديدة، ويتوافق مع خلق الحرية، وهناك من يربط ذلك بالقهر الذي يعانيه المتعلمون (Freire, 2005). ولقد لاحظ المركز الوطني لحقوق الإنسان في تقاريره المختلفة بعض المخالفات في معايير أسس القبول الجامعي مما يعد عملاً تمييزاً، بالإضافة إلى رفع الرسوم الجامعية، الذي ظل هاجساً مؤرقاً للمجتمع الأردني، الأمر الذي يؤثر إلى مخالفة مبدأ المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار العنف الجامعي التي وازدياده بشكل ملحوظ لأسباب تنامي الهويات الفرعية، ويؤكد المركز على أهمية معالجة هذه الظاهرة من خلال نشر الثقافة الديمقراطية، وفض النزاعات بطرق سلمية (القرعان والطويل، 2011). إن السلطوية ظاهرة تنفث في كثير من الأنظمة التربوية العربية، والنظام التربوي الأردني ليس استثناء، فالجو الذي يسيطر على عدد من هذه المؤسسات التربوية، ومنها الجامعات هو جو الكبت الفكري الذي يعمل على تعطيل طاقات النمو، ويؤدي أحياناً إلى رفض الطالب للمؤسسات التربوية، وللعلم بشكل عام. والتربية العربية تعمل في كثير من الأحيان على تكريس مناخ السلطوية، وتغيب الحرية الفردية، وتنشئ الطلبة على الخنوع والتبعية، وتربية الطلبة على الأساليب القمعية والتعسفية (السورطي، 2009). واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من حرب (2007) الصمادي والعمرى (2012) ودراسة الجراح (2012) ودراسة محجوب (2014) التي أشارت إلى أن درجة ممارسة المبادئ الديمقراطية جاءت متوسطة. واختلفت هذه النتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة حسين (2006) التي أشارت إلى ممارسة المبادئ الديمقراطية جاءت بدرجة مرتفعة.

### ثانياً: مناقشة نتائج السؤال الثاني

"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير، الجنس، والتحصيل الأكاديمي ومكان الإقامة؟"

### النتائج المتعلقة بمتغير جنس الطالب

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لإيجاد الفروق الفردية في تقديرات عينة الدراسة نحو الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس وفق متغير الجنس، والجدول (3) يبين ذلك.

### الجدول (3)

#### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لأفراد عينة الدراسة على مجالات الأداة وفق متغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المادة الدراسية	ذكر	156	1.936	0.387	1.068	499	0.455
	أنثى	295	1.930	0.422			
طرق التدريس	ذكر	156	1.788	0.445	1.267	499	0.313
	أنثى	295	1.590	0.358			
العدل والمساواة	ذكر	156	1.733	0.543	0.615-	499	0.782
	أنثى	295	1.630	0.496			
الحرية	ذكر	156	1.615	0.404	3.152	499	*0.004
	أنثى	295	1.227	0.398			
الأداة ككل	ذكر	156	1.770	0.386	1.115	499	0.775
	أنثى	295	1.590	0.315			

\*ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$ .

يُبين الجدول (3) أن متغير الجنس كان له أثر عند مستوى الدلالة إحصائية ( $\alpha=0.05$ ) على مجال الحرية فقط. وعند الرجوع إلى المتوسطات الحسابية فيتضح أن الأثر كان لصالح الذكور مما يعني أن تقييم الذكور في هذا المجال كان أعلى مما هو لدى الإناث، أما باقي مجالات الدراسة وجميع مجالات الدراسة، فلم يظهر أي أثر دال إحصائياً في تقييم أفراد عينة الدراسة تعزى إلى متغير الجنس، وقد تعزى هذه النتيجة المتوقعة إلى أنه رغم إن الممارسات للديمقراطية مؤثر نمو، ومعيار لإعادة توزيع العلاقة بين الجنسين، ورغم استفادة الإناث من فرص التعليم، حيث تُشكل أعدادهن أغلبية في كليات التربية بالجامعات الأردنية، وانخراط

عدد كبير منهن في سوق العمل، وحصولهن على حق الانتخاب والترشح، وعلى الرغم كذلك من أن الدستور يساوي بين الذكور والإناث، لكن هذه المعطيات الإيجابية لا تُؤثر إلى انعدام التمييز ضد الإناث، إذا أن المجتمع الأردني ما زال متأثراً بالقيم التقليدية القائمة على أساس سلطوي، وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي، مما ينعكس سلباً على صورة الإناث عن ذواتهن، وضعف ثقتهن بأنفسهن، وعدم وعيهن بأهمية دورهن في المجتمع. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حرب (2007) حيث جاء الفرق لصالح الذكور ولكن في مجال العدل والمساواة، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة الصمادي والعمري (2012) ودراسة محجوب (2014) التي أظهرت أنه لا تأثير لمتغير الجنس.

#### النتائج المتعلقة بمتغير مكان الإقامة

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق الفردية في تقديرات عينة الدراسة نحو ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس وفق متغير مكان الإقامة، والجدول (4) يبين ذلك.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات الأداة وفق متغير مكان الإقامة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مكان الإقامة	المجال
0.549	1.944	270	مدينة	المادة الدراسية
0.761	1.892	113	ريف	
0.638	1.946	68	باديه	
0.581	1.832	270	مدينة	طرق التدريس
0.525	1.531	113	ريف	
0.638	1.720	68	باديه	
0.492	2.332	270	مدينة	العدل والمساواة
0.566	1.588	113	ريف	
0.431	1.129	68	باديه	
0.364	1.527	270	مدينة	الحرية
0.455	1.298	113	ريف	
0.385	1.436	68	باديه	
0.338	1.908	270	مدينة	الأداة ككل
0.495	1.580	113	ريف	
0.443	1.560	68	باديه	

يظهر الجدول (4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات عينة الدراسة وفقاً لمتغير مكان الإقامة (المدينة، متوسط حسابي = 1.908 و(الريف، متوسط حسابي=1.580) و(البادية، متوسط حسابي=1.560) وهي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(0.05=\alpha)$  لإيجاد دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي في تقديرات عينة الدراسة نحو ممارسة أعضاء هيئة التدريس للمبادئ الديمقراطية وفق متغير مكان الإقامة، والجدول (5) يبين ذلك.

يبين الجدول (5) عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى  $(0.05=\alpha)$  في الدرجة الكلية لممارسة أعضاء هيئة التدريس للمبادئ الديمقراطية وجميع مجالاته تعزى لمتغير مكان الإقامة باستثناء مجال العدل والمساواة، الذي وجدت له فروق ذات دلالة إحصائية، ولتحديد الفروق لمكان الإقامة، فقد تم استخدام اختبار نيومان-كولز للمقارنات البعدية والجدول (6) يوضح ذلك.

يُوضح الجدول (6) وجود فروق بين متوسطات مكان الإقامة (المدينة، متوسط حسابي = 2.350) و(الريف، متوسط حسابي = 1.897) و(البادية، متوسط حسابي=2.151) ضمن مجال العدل والمساواة، وهي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(0.05=\alpha)$  وقد تعزى هذه النتيجة إنه على الرغم من الصلات الإيجابية القائمة بين الديمقراطية والتنمية البشرية، إلا أنه تظل هناك تحديات كبيرة قائمة، ومن هذه التحديات أن الطلبة الذين يعيشون في الريف والبادية، يشعرون أنهم أقل حظاً في الحصول على

العدل والمساواة بسبب مكان سكنهم، حيث ما زالت الفجوة بين المدن من جهة، والريف والبادية من جهة أخرى قائمة ليس فقط في الدخل ففوق بل في مجالات عديدة مثل التعليم والثقافة والصحة، رغم النقلات النوعية التي شهدتها المجتمع الأردني في مختلف ميادين التنمية إلا أنها أخفقت حتى هذه اللحظة في توزيع مكتسبات التنمية بشكل عادل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، فما زالت جيوب الفقر تتركز في مناطق البادية والمناطق الريفية. كما يمكن أن تعزى إلى أن الطلبة الذين يقطنون المدن ينحدرون من خلفيات متنوعة عرقية واجتماعية واقتصادية مما ينعكس على شخصياتهم، وانفقت هذه النتيجة مع دراسة حرب (2007) التي أظهرت فروقاً لصالح الطلبة الذين يسكنون المدينة.

### الجدول (5)

اختبار "ت" لدرجة ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية وفق متغير مكان الإقامة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
المادة الدراسية	بين المجموعات	0.734	2	0.149	4.125	0.067
	داخل المجموعات	61.647	449	0.761		
	المجموع	63.381	351			
طرق التدريس	بين المجموعات	1.250	2	0.281	1.660	0.129
	داخل المجموعات	84.126	449	0.145		
	المجموع	85.376	351			
العدل والمساواة	بين المجموعات	2.178	2	0.472	2.752	*0.006
	داخل المجموعات	83.751	449	0.162		
	المجموع	85.929	351			
الحرية	بين المجموعات	0.843	2	0.291	0.251	0.751
	داخل المجموعات	67.612	449	0.174		
	المجموع	68.455	351			
الأداة ككل	بين المجموعات	0.251	2	0.211	1.625	0.217
	داخل المجموعات	54.287	449	0.079		
	المجموع	54.538	351			

\*ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$ .

### الجدول (6)

نتائج اختبار نيومان - كولز للمقارنات البعدية لمجال "العدل والمساواة" والجدول وفق متغير مكان الإقامة

الرقم	مكان الإقامة	مدينه	ريف	باديه
1	مدينة		*0.751	*0.419
2	ريف			0.216
3	باديه		0.216-	

\*ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$ .

### النتائج المتعلقة بمتغير التحصيل الأكاديمي

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإيجاد الفروق الفردية في تقديرات عينة الدراسة نحو الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس وفق متغير التحصيل الأكاديمي، والجدول (7) يبين ذلك.

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات الأداة وفق متغير التحصيل الأكاديمي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	التحصيل الأكاديمي	المجال
1.311	0.389	45	مقبول	المادة الدراسية
1.339	0.511	228	جيد	
2.135	0.490	120	جيد جدا	
2.951	0.625	58	ممتاز	
1.060	0.720	45	مقبول	طرق التدريس
1.850	0.518	228	جيد	
2.242	0.609	120	جيد جدا	
1.590	0.725	58	ممتاز	
1.869	0.517	45	مقبول	العدل والمساواة
1.209	0.699	228	جيد	
1.890	0.712	120	جيد جدا	
1.750	0.609	58	ممتاز	
1.500	0.812	45	مقبول	الحرية
1.035	0.615	228	جيد	
1.489	0.710	120	جيد جدا	
1.650	0.459	58	ممتاز	
1.440	0.520	45	مقبول	الأداة ككل
1.360	0.435	228	جيد	
1.940	0.522	120	جيد جدا	
1.990	0.509	58	ممتاز	

يُبين الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$  في تقييم الطلبة للممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير التحصيل الأكاديمي على مجال المادة الدراسية، ولتحديد مصدر هذه الفروق، فقد تم استخدام اختبار نيومان- كولز للمقارنات البعدية لمجال المادة الدراسية والجدول (8) يوضح ذلك.

يُوضح الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$  في تقييم الطلبة للممارسة أعضاء هيئة التدريس للمبادئ الديمقراطية تعزى للتقدير على مجال المادة الدراسية، ولتحديد هذه الفروق بين التحصيل الأكاديمي، فقد تم استخدام اختبار نيومان- كولز للمقارنات البعدية لمجال التحصيل الأكاديمي والجدول (9) يوضح ذلك.

يُبين الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(0.05)$  ضمن مجال المادة الدراسية، وتبدو هذه النتيجة منطقية حيث أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس، وتحصيل طلبتهم، فالطلبة من ذوي التقدير جيد جداً وممتاز أكثر متابعة لممارسات عضو هيئة التدريس، وأكثر قدرة على تقييم هذه الممارسات، وأشد حرصاً على التفاعل معه، وخاصة فيما يتعلق بمجال المادة الدراسية إذ ترتبط هذه المتابعة والتفاعل بشكل مباشر مع تحصيلهم.

#### ثالثاً: مناقشة نتائج السؤال الثالث

نص السؤال الثالث على "هل هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين ممارسة أعضاء هيئة التدريس للمبادئ الديمقراطية بالجامعات الأردنية، ودور الجامعات في تعزيز هذه الممارسات من وجهة نظر الطلبة؟" للإجابة على هذا السؤال فقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون والجدول (10) يوضح ذلك.

## الجدول (8)

تحليل التباين الأحادي لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس وفق متغير التحصيل الأكاديمي

الدالة الإحصائية	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	المجال
0.003*	0.465	0.152	3	0.680	بين المجموعات	المادة الدراسية
		0.345	448	62.471	داخل المجموعات	
			451	63.151	المجموع	
00780	1.670	0.643	3	0.476	بين المجموعات	طرق التدريس
		0.172	448	61.993	داخل المجموعات	
			451	62.469	المجموع	
0.348	0.753	0.912	3	0.316	بين المجموعات	العدل والمساواة
		0.617	448	59.152	داخل المجموعات	
			451	59.468	المجموع	
0.530	2.350	0.921	3	0.729	بين المجموعات	الحرية
		0.356	448	66.532	داخل المجموعات	
			451	67.261	المجموع	
0.492	1.763	0.615	3	0.774	بين المجموعات	الأداة ككل
		0.321	448	57.165	داخل المجموعات	
			451	57.939	المجموع	

\*ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$ .

## الجدول (9)

نتائج اختبار نيومان-كولز للمقارنات البعدية لمجال "المادة الدراسية" وفق متغير التقدير

ممتاز	جيد جداً	جيد	مقبول	التقدير
*0.732-	*0.532-	0.381		مقبول
*0.433-	*0.216-			جيد
*0.568-				جيد جداً
				ممتاز

\*ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة  $\alpha=0.0$ .

## الجدول (10)

معامل ارتباط بيرسون بين مجالات الممارسات الديمقراطية ومجال دور الجامعات في تعزيز هذه الممارسات

المجال	التشريعات	الأنشطة الجامعية	المجموع
الحرية	*0.491	*0.470	*0.487
العدل والمساواة	*0.412	*0.403	*0.408
المادة الدراسية	*0.380	*0.335	*0.366
طرق التدريس	*0.288	*0.397	*0.280
المجموع	*0.478	*0.416	*0.511

\*ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$ .

يُبين الجدول (10) وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة بين مجالات أداتي الدراسة وأداتي الدراسة ككل، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي بين الأداة (0.511)، وبلغت أعلى علاقة ارتباطية إيجابية بين مجال الحرية ومجال التشريعات، حيث بلغ معامل

الارتباط بينهما (0.491) وجاء في المرتبة الثانية العلاقة الارتباطية بين مجال الحرية ومجال والأنشطة الجامعية، حيث بلغ معاملات الارتباط بينهما (0.470). وتشير نتائج السؤال الثالث إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة بين ممارسة المبادئ الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات من وجهة نظر الطلبة، ودور الجامعات في تعزيز هذه الممارسات. وتعد هذه النتيجة مقبولة نوعاً ما، حيث أن التشريعات الجامعية تشجع الممارسات الديمقراطية، ومثال ذلك قانون الجامعات الأردنية وتعديلاته رقم (20) لسنة (2009) وقانون التعليم العالي والبحث العلمي وتعديلاته رقم (23) لسنة (2009) الذي نص في مادته حيث الثالثة المتعلقة بأهداف التعليم العالي فقرة "ج" على "رعاية النهج الديمقراطي، وتعزيزه بما يضمن حرية العمل الأكاديمي، وحق التعبير، واحترام الرأي الآخر، والعمل بروح الفريق، وتحمل المسؤولية، واستخدام التفكير العلمي الناقد" (وزارة التعليم العالي، 2009). لكن الجامعات ما زالت بحاجة إلى تفعيل أكثر للتشريعات الناظمة لعملها فيما يتعلق بممارسة مبادئ الديمقراطية، وبذل المزيد من الجهد لتشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلبة كذلك على ممارسة المبادئ الديمقراطية.

### التوصيات

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

- 1- استحداث برامج تدريبية لتدريب أعضاء هيئة التدريس على الممارسات الديمقراطية.
- 2- تكليف مؤسسات متخصصة بوضع مناهج الجامعية تكرس الديمقراطية، كقيمة اجتماعية كبرى وذلك وفقاً لنظم ومعايير الجودة العالمية.
- 3- تنظيم معسكرات جامعية يشارك بها أعضاء هيئة التدريس، التي تعد مناخاً ملائماً للعمل مع الطلبة وجذبهم للحوار.
- 4- تنفيذ برامج زيارة متبادلة بين أعضاء هيئة التدريس لعرض ممارسات ديمقراطية نموذجية، مما يساهم في رفع درجة الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس.
- 5- مراجعة القوانين والأنظمة الجامعية بهدف إتاحة قدر كبير من الحرية للطلبة.

### المراجع

- أبو حميدان، يوسف وسواق، ساري (2008). الصفات الواجب توافرها في عضو هيئة التدريس كما يراها طلبة جامعة مؤتة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية*، 24(1)، 175-200.
- أبو ساكور، تيسير (2009). دور الجامعات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية في تنمية الوعي السياسي ونشره لدى الشباب الجامعي. *مجلة جامعة الخليل للبحوث*، 4(1)، 223-252.
- البيداني، ذياب؛ الطراونه، اخليف؛ العثمان، حسين وأبو حسان، ريم (2009). *عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب الجامعي في الأردن*. عمان: المجلس الأعلى للشباب.
- الجراح، عبدالناصر والشرفين، نضال (2010). السمات المميزة لعضو هيئة التدريس الفعال في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلبة في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس*، 8(3)، 87-112.
- الجراح، وليد (2012). *درجة ممارسة القيم الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية وسبل تفعيل ممارستها*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، إربد: جامعة اليرموك.
- جيدوري، صابر (2014). *دواعي تعزيز الحوار في البيئة الجامعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة، جامعة البحرين*. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 15(3)، 353-389.
- حرب، رولا (2007). *تصورات طلبة جامعة النجاح للممارسات الديمقراطية فيها*. رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- حسين، حسناء (2006). *الديمقراطية الجامعية في لبنان - الحالة البحثية والتطبيقية ومجالات المتابعة*. بيروت: مكتبة معهد العلوم الاجتماعية.
- حسين، رشوان (2008). *الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان*. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- الحسيني، محمد (2012). *تقرير المفاهيم الديمقراطية في مشاركة الطلاب في الجامعات*. عمان: مؤسسة فريديش إيبيرت.

- الحشوه، ماهر (2004). التربية الديمقراطية تعلم وتعليم من خلال الحالات. رام الله: مؤسسة نادية للطباعة والنشر.
- الخطاييه، محمد والسعود، راتب (2011). تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الممارسات الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم وعلاقتها بالإنجاز البحثي، جامعة دمشق، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 27(2+1)، 600-565.
- دياب، سهيل (2006). *المدرسة الجامعي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين*. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الذي نظمته جامعة الأسراء الخاصة "المعلم في الألفية الثالثة، رؤية آنية ومستقبلية" عمان، 17-18 أيار.
- الرويضان، هاشم (2006). عزوف طلبة الجامعات الأردنية عن المشاركة في الحياة الحزبية، دراسة حالة الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشوره، عمان: الجامعة الأردنية.
- السنبل، عبدالله (2004). *التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين*. الرياض: دار المريخ.
- السورطي، يزيد (2009). السلطوية في التربية العربية: المظاهر والأسباب والنتائج، الكويت. العدد (362) *سلسلة عالم المعرفة*.
- الصمادي، رنا والعمرى، أيمن (2012). الجامعات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها. جامعة البحرين، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 13(1)، 240-217.
- ظاظا، حسن (2007). *التطور التاريخي للديموقراطية*. دمشق: دار الرؤية.
- عبدالله، ثناء (2008). آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي، سعيد (2014). *ديموقراطية التعليم الجامعي*. القاهرة: عالم الكتب.
- العمرى، بسام (2013). *تمويل التعليم العالي واقتصادياته*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- غولم، إبراهيم (2002). *الثقافة وإنتاج الديمقراطية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- القرعان، سلطان والطويل، هاشم (2011). واقع حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية من وجهة نظر الطلبة. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، 25(10)، 2534-2509.
- الكواري، علي (2006). ماهية الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي. *مجلة قضايا استراتيجية*، العدد (60)، 121-90. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
- محجوب، عصام (2014). تصورات طلاب الدبلوم العام نحو الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر. جامعة الخليل، *مجلة جامعة الخليل للبحوث*، 9(1)، 140-113.
- المشاقبة، أمين (2005). *التربية الوطنية والنظام السياسي*. عمان: دار الحامد.
- النكلاوي، احمد (2011). أزمة الممارسة الديمقراطية في الانساق التعليمية في الوطن العربي. الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- النوايشه، عابده (2011). دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن. رسالة ماجستير غير منشوره، عمان: جامعة الشرق الأوسط.
- هادي، رياض (2008). *الديمقراطية: دراسة في تطورها، مفاهيمها، أبعادها*. بغداد: دار الغفران.
- وزارة التعليم العالي (2009). *قانون التعليم العالي والبحث العلمي وتعديلاته رقم (23) لسنة (2009)*. عمان: وزارة التعليم العالي.

Al-Hadrami, O. (2013). The Arab protest movement: An insight into the challenge and the future. *Dirsat Human Socail Sciences*, 40(2), 529-552.

Al-Zyoud, M. (2014). Democratic values among academics of the University of Jordan. *Dirsat, Educational Sciences*, 41(1), 291-304.

Benson, L.; Harkavy, I. & Puckett, J. (2007). *Dewey's dream: Universities and democracies in an age of education reform*. Philadelphia: Temple University Press.

Bowman, N. (2011). Promoting participation in diverse democracy: A meta-analysis of college diversity experiences and civic engagement. *Review of Educational Research*, 81(1), 29-68.

Brownlee, J.; Reynolds, A. & Masoud, T. (2015). *The Arab spring: Pathway of repression and reform*. Oxford: Oxford University Press.

Carcasson, M. (2008). *Democracy hubs: College and university centers as platforms for deliberative practice*. Dayton OH: Kettering Foundation.

Carcasson, M. (2013). *Rethinking civic engagement on campus: The overarching potential of deliberative practice*. Dayton OH: Kettering Foundation.

Carcasson, M.; Black, L. W., & Sink, E. S. (2010). Democracy: Current contributions and future possibilities. *Journal of*

- Public Deliberation*, 6(1), 1-40.
- Cole, H. (2013). Teaching, practicing and performing deliberative democracy in the classroom. *Journal of Public Deliberation*, 9(2), 1-36.
- Freire, P. (2005). *Pedagogy of the oppressed*. (30 ed), New York: Continuum.
- Harkavy, I. & Hodges, R. (2011). *Democratic devolution: How America's colleges and universities can strengthen their communities*. Washington DC: Progressive Policy Institute.
- Heaney, T. (2010). Democracy, shared governance and the university, *New Direction for Adult and Continuing Education*, 2010(128), 69-79.
- Hess, D. (2009). *Controversy in the classroom: The democratic power of discussion*. New York: Routledge.
- Holland, L. (2009). Democracy and higher education: The nature of the relationship, *Journal of Political Science Education*, 5(1), 91-107.
- Kesici, Ş. (2008). Teachers' opinions about building a democratic classroom. *Journal of Instructional Psychology*, 35(2), 192-203.
- Lake, D. (2015). Community building in the classroom: Teaching for democratic thinking through practicing democratic thinking. *Journal of Service-Learning & Civic Engagement*, 6(1), 5-24.
- MacMath, S. (2008). Implementing a democratic pedagogy in the classroom: Putting Dewey into practice. *Canadian Journal for New Scholars in Education*. 1(1), 1-12.
- Masoud, T. (2015). Has the door closed on Arab countries, *Journal of Democracy*. 26(1), 74-87.
- Moen, D., Davies, T. & Dykstra, D. (2010). Student perceptions of instructor classroom management practices. *The College Teaching Methods & Style Journal*. 6(1), 21-32.
- Moosmayer, D. C. (2011). Professors as value agents a typology of management academics' value structures. *Higher Education*, 62(1), 49-67.
- Muzzin, L. & Meaghan, D. (2014). Public college and democracy. *The Public Sector Innovation Journal*, 19(1), 1-14.
- Olele, C. & Williams, C. (2011). Fostering democratic practices through co-operative learning in secondary schools: Toward matured dispensation. *Journal Sociology and Social Anthropology*, 2(2), 81-88.
- Osteen, L. (2012). *A crucible moment: College learning and democracy's future*. Washington DC: NASP.
- Parker, W. C. (2012). Democracy, diversity, and schooling. In J. A. Banks (Ed.), *The encyclopedia of diversity in education*, (pp. 613-620). New York: Sage.
- Senturk, I. & Oyman, N. (2014). Democratic classroom management in higher education: A qualitative study. *Educational Sciences: Theory & Practice*, 14(3), 940-945.
- Westheimer, J. (2013). Practicing democracy. *Teacher Agency*, 10(2), 1-7.

## **Practicing Democratic Principles by Jordanian Universities Degree of Faculty Members from Their Students' Perspective and the Role of Universities in Enhancing Democratic Practices**

*Saleh Al-Sharafat\**

### **ABSTRACT**

This research aimed to explore the practice of democratic principles by Jordanian university faculty members from their students' perspective and the role of universities in enhancing democratic practices. The study sample was (451) male and female Bachelor degree students from four Jordanian Universities. The study conducted during the first semester of the academic year (2015-2016). In order to achieve the objectives of the study two questionnaires were developed. The first questionnaire consisted of (40) items distributed over four dimensions. The second one consisted of (22) items distributed over two domains. The study concluded that the mean score for the degree of practicing democratic principles was (1.68), and this indicated moderate degree of practicing. No statistically significant difference due to students' gender, students' place of residence and students' cumulative average were found. The results also showed that there were statistically significant differences attributed to student gender in freedom domain in favor of male students and in justice and equality domain in favor of students who live in the city and in teaching subject domain in favor of very good and distinction. The results also indicated that there was a positive moderate correlation between two questionnaires' domains and between the two questionnaires as a whole. In light of these findings, a number of recommendations were provided.

**Keywords:** Democratic Practices, Jordanian Universities, Faculty, Students.

---

\* Faculty of Educational Sciences, Al Albayt University, Jordan. Received on 16/5/2016 and Accepted for Publication on 31/10/2016.